هل استوطن الإرهاب في العراق؟

عبد الحسين شعبان

يظل السؤال محرجاً ومريباً: هل الإرهاب ظاهرة عراقية منفردة أم انه جزء من ظاهرة كونية، لا يزال المجتمع الدولي يعانيها. على الرغم من صدور 12 وثيقة واتفاقية دولية بخصوص التصدي له، حتى إن لم يتم التوصل إلى تعريف المقصود بالإرهاب الدولي؟ ومبعث السؤال هو استمرار ظاهرة الإرهاب في العراق منذ احتلاله في العام 2003.

ولكن أحداث 11 سبتمبر الإرهابية التي حصلت في الولايات المتحدة العام 2001 جعلت من مواجهة هذه الظاهرة ومكافحة الإرهاب، مهمة عالمية ملزمة، لاسيما بصدور ثلاثة قرارات دولية خطرة من مجلس الأمن الدولي، الأول هو القرار 1368 الذي صدر بعد يوم واحد من العمل الإرهابي الذي أرخ لفاصل تاريخي بخصوص مكافحة الإرهاب، والثاني هو القرار 1373 الصادر في 28 سبتمبر العام 2001 «أي بعد سبعة عشر يوماً من أحداث سبتمبر»، ولعله أخطر قرار في تاريخ المنظمة الدولية، عندما أعطى الحق للدول «المتنفذة بالطبع» في شن حرب استباقية أو وقائية بزعم وجود خطر وشيك الوقوع أو محتمل، وفيه عودة للقانون الدولي التقليدي، والثالث هو القرار 1390 الصادر في 16 يناير 2002 الذي فرض على الدول التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي، والا فإنها يمكن أن تتعرض إلى العقوبات الدولية.

وإذا كان الإرهاب ظاهرة عالمية، فهل انتقاله إلى العراق أسهم في تعميم ثقافة العنف بحيث أصبحت ثقافة سائدة للمجتمع، أم إنه ظل ظاهرة معزولة عن المجتمع بالرغم من تفشيه في ظروف الاحتلال. وما بعده من انقسام سياسي وانشطار ديني واحتراب مذهبي واثني؟

لعل مناقشة هذه الظاهرة كانت محط دراسة وبحث معمّقين في ندوة أكاديمية أعدّ لها مركز حمورابي المتخصص في بغداد وشارك فيها نخبة من الأكاديميات والأكاديميين العراقيين، وقد سبق ذلك بتقديم رؤيته لطبيعة المجتمع العراقي وما رافق تاريخه الحديث والمعاصر من مستويات من العنف اتخذت طابعاً سياسياً، وهو ما حصل في العهد الملكي، ولاحقاً منذ ثورة 14 يوليو 1958 وما بعدها التي شهدت استقطابات سياسية حادة، حيث ارتفعت موجة العنف إلى مستويات عليا، وتوّجت في 8 فبراير 1963 بالطابع الدموي الإقصائي.

وقد ظل الخوف من الآخر هو الأساس الذي يتحكّم في هاجس الأمن منذ تأسيس الدولة العراقية وإلى الآن، بغض النظر عن النظام السياسي، وقد ازداد هذا الهاجس حدّة بعد العام 2003 معيداً إنتاج دورات العنف والإرهاب لطبع الحياة السياسية العراقية كلها، وزاد الأمر تعقيداً بفتح الحدود على مصاريعها في إطار استراتيجية واشنطن لاستدراج الإرهابيين إلى العراق، بحجة التمكن من الإجهاز عليهم، وهو ما عاظم انتشار الخلايا الإرهابية ونماذج التعصّب والتطرف التي سبقها تفقيس بيض الحملة الإيمانية التي تبنّاها النظام السابق، لاسيّما بإغراق المكتبات بالمطبوعات والكتب والكراريس التي تغذي ذلك.

كل ذلك ارتبط في أذهان الكثير من العراقيين والعرب بعد الاحتلال بمحاولة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، إضفاء مسحة دينية على احتلاله للعراق، فتارة باسم «الحرب الصليبية» التي قيل عنها إنها زلّة لسان، وأخرى باسم «الفاشية الإسلامية»، وثالثة بمحاولات السخرية من الإسلام والمسلمين برسم صور كاريكاتيرية للرسول وإلصاق كل عمل إرهابي بهم، الأمر الذي شجّع القوى المتطرفة الداخلية لاعتبار كل ما هو «غربي» عنصرياً واستعلائياً، في إطار رد فعل بخطيئة لمجابهة الخطيئة الأولى، إزاء النظر للآخر والعلاقة بين أتباع الديانات والحضارات والثقافات المختلفة التي تتعايش وتتحاور وتتفاعل في إطار المشترك الإنساني، بغض النظر عن الدين أو العنصر أو اللون أو اللغة أو الجنسية أو الجنس أو الأصل الاجتماعي.

لقد اندفعت الكثير من المجاميع الإرهابية والتكفيرية وتشكيلاتها القديمة والجديدة، في ظل استنفار طائفي، باتجاه سفك دماء العراقيين من مختلف الانتماءات الدينية والإثنية، الأمر الذي أصاب التنوّع والتعددية الثقافية المجتمعية بالصميم ولحق الضرر الكبير بالنسيج الاجتماعي المتعايش، خصوصاً لفئات المسيحيين والآشوريين والأرمن والكلدانيين والأيزيديين والصابئة المندائيين وغيرهم، وإن كان الأمر يشمل الجميع من دون استثناء، لكن هذه المجاميع الثقافية التي يطلق عليها مجازاً «بالأقليات» تعرّضت بكياناتها إلى عنف شديد، واضطرّت أعداد واسعة منها إلى الهجرة بعد ما لحق بها من انتهاكات سافرة بالأرواح والمقدسات والممتلكات وغيرها.

لقد تم استزراع التربة العراقية بالإرهاب، بالتعكز على إشعال الصراعات المذهبية والإثنية التي اتخذت طابعاً استئصالياً أو تهميشاً بعد الاحتلال، بالاستفادة من الحواضن التي شكّلت بيئة صالحة لنموها، خصوصاً مخرجات الاحتلال الذي قسّم المجتمع العراقي إلى مكوّنات طائفية ومذهبية، بدلاً من اعتماد الدستور على المواطنة والمساواة والمشاركة المجتمعية المستندة إلى الحرية والعدل باعتبارها ركائز للدولة العصرية الحديثة.

وأسهم الوضع الإقليمي في تعقيد التفاعلات الداخلية، بحيث أصبح الإرهاب «مؤسسة» ممولة خارجياً وذاتياً ولها هيكلياتها، وهي قائمة بذاتها، وتتغذى من كل ما حولها وتغذي المحيط أيضاً. وإذا كانت شوكة الإرهاب التي انكسرت نسبياً في الأعوام من بين 2007-2010 فإنها عادت وأصبحت أكثر حدّة بعد الأزمة السورية بحكم العامل الجغرافي والمتغير الجيوسياسي للقوى المتصارعة في المنطقة، وزاد تأثير ذلك بحكم الاختلاف السياسي الذي تكرّس بعد انتخابات العام 2010. ولعل اقتراب موعد انتخابات العام 2014 دفع بالقوى المتصارعة، بما فيها الإقليمية، إلى تكثيف جهودها لدعم هذا الفريق أو ذاك، والعمل على إضعاف هيبة الدولة العراقية التي ظلت معوّمة.

إن الإرهاب لا يرتكز على أجهزة الأمن والجيش فحسب، ولا على استخدام القوة المسلحة بمواجهة الإرهابيين، بل حسبما تفيد التجارب العالمية، إنه يحتاج إلى وحدة وإرادة وطنية بغض النظر عن الخلافات السياسية، مثلما يحتاج إلى حفظ الكرامة وحقوق الإنسان، إذ لا ينبغي أن تكون الإجراءات والتدابير الهادفة إلى ملاحقة الإرهاب والإرهابيين تفضي إلى الانتقاص من كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، فذلك سوف يؤدي إلى اختلال المعادلة لحساب الأمن ولغير مصلحة الحقوق، وهو الأمر الذي ثارت من أجله شعوب العديد من البلدان العربية في ما سمّي بالربيع العربي، بغض النظر عن مآلاته وملابساته وتعرجات مساراته.

إن مكافحة الإرهاب تقتضي اعتماد استراتيجية علمية متكاملة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وتربوياً وقانونياً ونفسياً، في إطار عمل مؤسسي، إلى جانب سلة من التدابير والإجراءات المتنوّعة إضافة إلى الجوانب الأمنية والإستخبارية، وستكون ركيزتها الأساسية: إرادة وتوافقاً وطنياً وحزمة خطوات راهنة وبعيدة المدى أيضاً، لتجفيف منابع الإرهاب اقتصادياً لخفض مستويات البطالة والفقر والتهميش، وكذلك خطة إعلامية وثقافية وتربوية مجتمعية لنشر ثقافة اللاعنف والتسامح والاعتراف بالآخر والإقرار بالتعددية، ومعالجة مشكلات وقوانين الاجتثاث والإقصاء التي تركت مردودات سلبية على المجتمع وعلى الوحدة الوطنية.

ومثل هذا الأمر يتطلب إجراءات سريعة لإطلاق سراح من لم يثبت تورطه أو دعمه للإرهاب، والاستجابة إلى مطالب قال عنها رئيس الوزراء نوري المالكي إنها مشروعة وعادلة، وتسهيل مهمات تنفيذ الإجراءات الحكومية، كما يقتضي الأمر العمل على مكافحة الفساد لأنه الوجه الآخر للإرهاب، خصوصاً بملاحقة المفسدين وتقديمهم للقضاء، بمن فيهم مزورو الشهادات والمتلاعبون بالمال العام أو المبددون له، ووضع الكفاءات العراقية، ولاسيّما من الشابات والشبان في المكان الصحيح والملائم لإدارات الدولة. وحتى لو كان الإرهاب قد استوطن مثل بعض الأمراض، فستكون تلك المعطيات جديرة بالقضاء عليه بعد الحد من تأثيراته، مثلما يتم القضاء على الأمراض المستوطنة في البلدان النامية، التي شهدت تنمية مستدامة.

عن «الخليج» الإماراتية

اتفاق إيران والغرب كما تسعى إليه إسرائيل

صالح النعامي

يجب ألا ينظر للانتقادات الإسرائيلية لاتفاق جنيف المؤقت -الذي توصلت إليه كل من إيران والدول الكبرى- على أنها تعبير عن استياء حقيقي مما جاء في بنوده، بقدر ما تمثل تكتيكا يهدف إلى فرض شروط تل أبيب في الاتفاق النهائي الذي يفترض أن يتم التفاوض بشأنه بين الجانبين بعد ستة أشهر.

فبخلاف الردود التي صدرت عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو وعدد من وزرائه، والتي اعتبرت الاتفاق «خطأ تاريخيا»، فإن محافل التقدير الإستراتيجي في تل أبيب ترى في الاتفاق إيجابيات عديدة تعكس تراجعا واضحا لإيران.

لكن من الواضح أن الرأي قد استقر لدى صناع القرار في تل أبيب على خوض غمار حملة دعائية ضد الاتفاق وشيطنته في الأشهر الستة القادمة، في مسعى واضح لإملاء شروط إسرائيل في الاتفاق النهائي.

ترصد محافل التقدير الإستراتيجي في تل أبيب عدة إخفاقات إيرانية في اتفاق جنيف المؤقت، على رأسها:

موافقة إيران على مراقبة دولية حثيثة لكل مرافقها النووية، وضمنها المرافق التي لم يتم إبلاغ وكالة الطاقة النووية الدولية بوجودها من دون قيود أو شروط، وقف تخصيب اليورانيوم لأكثر من نسبة 5%، وتحويل مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة 20% إلى وقود سائل، عدم تركيب المزيد من أجهزة الطرد المركزي في أي من مرافق إيران النووية، الالتزام ليس فقط بوقف العمل في مفاعل الماء الثقيل في «آراك»، بل وعدم تطويره.

في الوقت ذاته، فإن الإسرائيليين يشيرون إلى أن الاتفاق أبقى على العقوبات الاقتصادية الخانقة، مثل القيود على النظام المصرفي الإيراني ومرافق صناعة النفط، إذ إن العقوبات التي سترفع ستترك أثرا إيجابيا محدودا للغاية على الاقتصاد الإيراني.

لقد دفعت مظاهر التراجع الإيراني -كما عكستها بنود اتفاق جنيف أميلا لاندوا رئيسة قسم مراقبة التسلح في «مركز أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي- للتعبير عن دهشتها من مهاجمة نتنياهو للاتفاق «موقع وللا الإسرائيلي 25-11-2013 »، في حين اعتبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق الجنرال عاموس يادلين- اتفاق جنيف «أفضل اتفاق مؤقت يمكن التوصل إليه في الوقت الحالي» «جيروزاليم بوست 24-11-2013 ».

ولا خلاف في تل أبيب على أن الذي دفع الإيرانيين للقبول بهذا الاتفاق هو الآثار الكارثية للعقوبات التي فرضها الغرب على الاقتصاد والمجتمع الإيراني.

ويسود اعتقاد في تل أبيب أن الإيرانيين شرعوا في مفاوضات جنيف، وعلى رأس أولوياتهم التخلص من العقوبات التي تهدد بقاء النظام الإيراني ذاته.

ومع ذلك، فإن محافل التقدير الإستراتيجي في إسرائيل ترى أن المأخذ الرئيس على الاتفاق هو حقيقة أنه لم يتضمن نصا واضحا يحظر على إيران إجراء تجارب يمكن أن تتم خارج المنشآت النووية، مثل محاولة تزويد الصواريخ الباليستية التي بحوزتها برؤوس نووية.

وقد وظف وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون غياب هذا النص لتبرير تخويفه الغرب من إمكانية قيام إيران بتطوير «القنابل القذرة» التي تقوم على الجمع بين المواد المتفجرة العادية والمواد المشعة، وتزويدها بعد ذلك لجماعات «إرهابية».

النموذجان: الليبي أو السوري

ترى إسرائيل أن الاتفاق النهائي بين إيران والدول الكبرى يجب أن يكون مشابها تماما للاتفاق الذي توصلت إليه ليبيا مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عام 2003، والذي بادر إليه الرئيس الليبي المخلوع معمر القذافي من تلقاء ذاته، حيث عرض التخلص من البرنامج النووي، وترك للبريطانيين والأمريكيين القيام بكل الخطوات التي يرونها مناسبة لتصفية هذا البرنامج.

وقد اعتبر وزير الشؤون الاستخبارية الإسرائيلي يوفال شطينتس أن «النموذج الليبي» هو الذي يتوجب استنساخه في الاتفاق النهائي بين إيران والدول الكبرى «الإذاعة العبرية 25-11».

لكن وزير الخارجية افيغدور ليبرمان يرى أن الاتفاق الروسي الأمريكي لنزع السلاح الكيميائي السوري يصلح أيضا نموذجا يمكن الاقتداء به لدى صياغة الاتفاق النهائي مع إيران، حيث عبر عن مفاجأته من حرص نظام الأسد على الالتزام بما جاء في الاتفاق «إذاعة الجيش الإسرائيلي 24-11».

وبغض النظر عن هوية النموذج الذي ترغب باستنساخه في الاتفاق النهائي، فإن تل أبيب ترى أن أي اتفاق نهائي يجب أن يشمل التالي:

1 - وقف عمليات تخصيب اليورانيوم بشكل كامل.

2 - تفكيك المفاعل الذري تحت الأرض في «بوردو»، وإغلاق مفاعل الماء الثقيل في «آراك» بشكل نهائي.

3 - مصادرة كل ما قامت إيران بتخصيبه من يورانيوم، حتى اليورانيوم الذي خصب بنسب منخفضة، حيث تزعم إسرائيل أن ما لدى إيران حاليا من يورانيوم مخصب يكفي لتركيب 6 - 7 قنابل ذرية.

4 - مواصلة فرض رقابة مشددة على المنشآت النووية، والسماح بجولات تفتيش للمراقبين الدوليين من دون تقييد، وبشكل يومي.

وترى إسرائيل أنه في حال عدم قبول إيران بهذه الشروط فإنه يتوجب إلغاء الاتفاق المؤقت، وفرض عقوبات جديدة أكثر صرامة، والتلويح بتهديد عسكري ذي مصداقية.

تحرك شامل

إن سعي إسرائيل لفرض شروطها في الاتفاق النهائي بين إيران والغرب يدفعها لتنسيق المواقف مع الإدارة الأمريكية بشأن الخطوط الحمراء التي يتوجب على واشنطن الالتزام بها عند بدء التفاوض مع طهران.

ومن أجل تحقيق هذا الغرض تم الاتفاق على إرسال عدة وفود تمثل المستويات العسكرية والأمنية المهنية لواشنطن لتحقيق تفاهمات بهذا الشأن.

وإلى جانب ذلك، تسعى تل أبيب لتحقيق هدف سهل المنال يتمثل في تجنيد كل من الكونغرس والمنظمات اليهودية في الضغط على الإدارة لقبول الموقف الإسرائيلي من الشروط الواجب توافرها في الاتفاق النهائي.

ومن الواضح أن إسرائيل تدرك أنها تجد آذانا صاغية في الكونغرس، حيث إن زعيم الأغلبية الجمهورية في الكونغرس اريك كنتور وصف الاتفاق مع إيران بانه «لا يساوي الورق الذي كتب عليه».

وقد شرعت «أيباك» كبرى مجموعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة بالفعل في حملة لدى ممثلي الحزبين الجمهوري والديموقراطي في الكونغرس للضغط على إدارة أوباما، لإجبارها على الالتزام بالشروط التي ترى إسرائيل وجوب توافرها في الاتفاق النهائي.

وتحرص إسرائيل على مواصلة التأثير في الرأي العام الأمريكي من خلال قيام نتانياهو ووزرائه بإجراء المقابلات مع قنوات التلفزة الأمريكية لشرح الموقف الإسرائيلي.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن النخب السياسية والثقافية في تل أبيب رفضت بشدة موقف وزير الخارجية ليبرمان الداعي للبحث عن حلفاء جدد وتقليص الاعتماد على الولايات المتحدة في أعقاب الخلافات بينها وبين حكومة نتنياهو بشأن طابع التعاطي مع الملف النووي الإيراني.

ويسود اعتقاد في تل أبيب أنه على الرغم من الخلافات مع إدارة أوباما، فإن الولايات المتحدة تبقى هي أكثر الدول اهتماما بتحقيق المصالح الإسرائيلية.

إغراء الصين وروسيا

لا تجد إسرائيل مشكلة كبيرة في إقناع كل من بريطانيا وفرنسا بقبول مواقفها من المشروع النووي الإيراني، فالأخيرة كانت أكثر الدول تشددا في التعاطي مع هذا الملف أثناء المفاوضات التي سبقت الإعلان عن الاتفاق.

وفي المقابل، تدرك تل أبيب أن التحدي الذي يقف أمامها هو استمالة الصين وروسيا لموقفها، حيث تخشى أن تدفع الاعتبارات الاقتصادية كلا من بكين وموسكو إلى إبداء مرونة تجاه إيران خلال المفاوضات على الاتفاق النهائي.

من هنا، فإن تل أبيب تزاوج في تحركها تجاه هاتين الدولتين بين الاتصالات الدبلوماسية والإغراءات الاقتصادية، فقد أمر نتنياهو بعدم تعاون الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مع محكمة أمريكية تنظر حاليا في اتهامات لبنك «أوف تشاينا» الصيني بدعم الإرهاب، علاوة على تعليماته لسلطة التطوير والبحث الإسرائيلية لإبداء أقصى درجات التعاون الممكن مع المؤسسات الرسمية والأكاديمية الصينية في مجال الأبحاث المتعلقة بالتقنيات المتقدمة، لا سيما تلك المخصصة للأغراض العسكرية.

وفي الوقت ذاته، عرضت إسرائيل على روسيا التعاون في مجال تسويق الغاز، وقامت بتزويدها بمعلومات حول أنشطة جماعات إسلامية تعمل في القوقاز «قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة 22-10-2013».

موت الخيار العسكري

إن الذي يزيد من رهان إسرائيل على الاتفاق النهائي بين الغرب وإيران كآلية لتصفية برنامج طهران النووي هو تهاوي الرهان على الخيار العسكري كوسيلة لتحقيق هذا الهدف، فقد تزامن الإعلان عن توقيع الاتفاق مع إيران مع كشف بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية النقاب عن أن إسرائيل لم تكن جادة في تهديداتها بشن عمل عسكري ضد المرافق النووية الإيرانية «قناة التلفزة الثانية 24-11-2013».

وتبين أن التهديدات -التي كان يطلقها نتانياهو تجاه إيران- كانت تهدف إلى الضغط على الولايات المتحدة، لدفعها لتشديد العقوبات الاقتصادية، وهذا ما دفع المعلق الإسرائيلي البارز شالوم يروشالمي لمطالبة نتنياهو بتقديم تفسيرات حول إنفاقه مبلغ 3.3 مليارات دولار على تدريبات واستعدادات لضرب إيران، دون أن ينوي حقا شن مثل هذا الهجوم «معاريف 24-11-2013».

من هنا، فإن إسرائيل ترى في الاتفاق النهائي الفرصة الوحيدة في محاولتها التخلص من البرنامج النووي الإيراني الذي ترى أنه التهديد الوجودي الوحيد عليها، ليس لأن صناع القرار في تل أبيب يعتقدون أن الإيرانيين سيستخدمون السلاح النووي ضد إسرائيل في يوم من الأيام، بل لأن التسليم بحصول إيران على سلاح نووي يضفي شرعية على توجه كل دول المنطقة للحصول على مثل هذا السلاح، مما يفقد إسرائيل تفوقها النوعي.

لكن، على الرغم من كل ما تقدم فإنه لا توجد أوهام لدى تل أبيب بشأن مستقبل القدرات النووية الإيرانية، ولا شك لديها في أن الإيرانيين سيحصلون في النهاية على السلاح النووي، وأن التحرك الإسرائيلي ينصب على محاولة تأجيل هذه اللحظة قدر الإمكان.

وقد عبر عن هذا التصور الشخص الذي ارتبط أكثر من أي شخص آخر بالحرب السرية التي خاضتها إسرائيل في العقد الأخير ضد المشروع النووي الإيراني، وهو مئير دغان الرئيس السابق لجهاز الموساد.

فحسب دغان، إن دولة بحجم وإمكانيات إيران ستتمكن في النهاية من الحصول على السلاح النووي في حال قررت دائرة صنع القرار السياسي في طهران ذلك «يديعوت أحرنوت 24-11-2013».

عن «الجزيرة نت»

الحل الأمني فشل

فهمي هويدي

عندى اربع ملاحظات على حادث التفجير المروع الذى استهدف مديرية امن المنصورة صباح امس هى:

1 اننا بصدد جريمة إرهابية من نوعية خاصة جرى التحضير لها بإحكام حيث توفرت لها امكانيات مادية غير عادية مع قدرات فنية عالية، فضلا عن معلومات دقيقة. ورغم انه ليس معروفا على وجه الدقة ما إذا كان التفجير تم بواسطة سيارة واحدة ام ثلاث سيارات، إلا ان المؤكد ان الذين قاموا بالعملية نجحوا فى الوصول قبالة مبنى مديرية الأمن، وكانوا على علم بانعقاد اجتماع القيادات الامنية، الأمر الذى وفر ظرفا مواتيا لاستهداف الجميع، وإذ يعيد التفجير الى اذهاننا شريط الارهاب الذى عانت منه مصر فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى «اقتحام مديرية أمن اسيوط وقتل السياح بالاقصر مثلا»، فإنه ينبهنا ايضا الى المصير البائس الذى تنتهى اليه امثال تلك الجرائم، التى هى بمثابة عمليات انتحارية غبية، تنتهى عادة بقتل اعداد من المواطنين الابرياء فى حين تفشل فى مواجهة الدولة.

2 إن الصدمة ينبغى الا تفقدنا التوازن بحيث تدفعنا الى الانفعال والتسرع فى التقدير، ذلك ان الجريمة لها خصوصية تستحق الدراسة، وأكاد المح فيها خيوطا تصلها بمحاولة اغتيال وزير الداخلية وجريمة قتل المقدم محمد مبروك مسؤول ملف الاخوان بجهاز الأمن الوطنى، ورغم ان مصر تشهد الآن حملة ضد العمليات الارهابية، إلا انه من المهم للغاية ان يتم التمييز بين الجماعات التى تطلق عليها تلك الصفة بحيث لا يوضع الجميع فى سلة واحدة، لأن من شأن ذلك الخلط ان يضلل جهات التحقيق والتحرى، فى حين ان التمييز المفترض يسمح بتوجيه الأعين صوب الاطراف التى يتوقع منها اللجوء إلى ذلك الاسلوب من العنف، فى حين يدفعها الى استبعاد اطراف اخرى. وقد لاحظت صدى لذلك التسرع فى الاخبار التى تواترت امس وتحدثت عن الاتجاه الى اعتبار الاخوان جماعة إرهابية، ومثل ذلك تردد فى حالات سابقة اعلنت فى اعقابها مجموعة انصار بيت المقدس مسؤوليتها عما جرى فيها، وإذا صح ما نقل على لسان وزير الداخلية من ان التفجير الذى وقع بمثابة رد على فض اعتصام رابعة، فإن ذلك لا يخلو من تسرع ايضا، لأنه استبق ولم يحدد بالضبط الجهة المسؤولة عنه من بين المشاركين فى الاعتصام وليس المقصود بذلك تبرئة اية طرف لأن المطلوب هو التأكد من الفاعل الحقيقى لمحاسبته.

3 إن ما حدث يدل على فشل الحل الامنى، قلا فض الاعتصامات، ولا التوسع فى الاعتقالات التى طالت نحو 14 الف مواطن، ولا قانون منع التظاهر ولا تلفيق القضايا وادخال المئات فيها.

ذلك كله لم يوقف التوتر والعنف، بل اننا صرنا نقتنع حينا بعد حين ان الدوامة مستمرة، وان العنف يولد العنف ناهيك ان خبرة البشر دلت على ان الحلول الامنية لم تجلب استقرارا ولا اوقفت عنفا. ولا مفر من الاعتراف بأن الاحداث التى تعاقبت فى مصر خلال الاشهر الماضية خلفت جراحا عميقة لم تلتئم واشاعت مرارات واحقادا ليس من اليسير تجاوزها أو نسيانها، بالتالى فإن المخلصين لهذا الوطن والحريصين على مستقبله يتعين عليهم مداواة تلك الجراح ومعالجة المرارات قبل اى شىء آخر، ولا يسألنى احد ما الذى يتعين عمله فى الوقت الراهن لأن الامر يحتمل اتجاهات عدة، لكن الذى استطيع ان أؤكده ان ترك تلك الجراح والقفز فوق المرارات والاحقاد المتخلفة مما لا ينبغى عمله، بذات القدر فإننا لا ينبغى ان نستبعد الحلول السياسية التى تقوم على التفاهم والبحث عن حلول وسط وتستبعد وسائل الاكراه والقهر. التى هى وجه آخر للعنف.

4 إن ما حدث لا يعنى فقط فشل الحلول الأمنية لكنه يعنى ايضا ان ثمة خللا فادحا فى اجراء التأمين الامر الذى ينبهنا الى مدى القصور فى اداء الاجهزة المختصة بذلك الجانب، وإذ نلحظ ان الكفاءة مشهودة فى ملاحقة المتظاهرين والقبض على الفتيات حاملات «البلالين» والاستئساد على طلاب الجامعات فى داخل حرم الجامعة واختطافهم من المقاهى المجاورة، فإننا نلاحظ انكشافا معيبا فى تأمين المنشآت الحيوية والشخصيات العامة، من هذه الزاوية فإنه من المهم التحقيق فى كيفية وصول الارهابيين الى مبنى مديرية امن الدقهلية المطل على شارع مقصور المرور فيه على سيارات الداخلية، وفى كيفية تجهيز عملية التفجير بما تضمنت من رصد وتجنيد واختراق للمعلومات المتعلقة بالاجتماعات، اضافة الى توفير المتفجرات والسيارات، دون ان تشعر بذلك الاجهزة الامنية، والكلام الذى قيل عن مبنى مديرية الامن فى المنصورة ينسحب على تفجير مبنى المخابرات العامة فى الاسماعيلية، كما ينسحب على محاولة اغتيال وزير الداخلية وقتل مسؤول ملف الاخوان بالامن الوطنى، وهى عمليات لا تتم بين يوم وليلة ولكنها تتطلب إعدادا ورصدا وتتبعا يستغرق عدة اسابيع ان لم يكن اشهر، وقد تم كل ذلك دون ان تشعر به الاجهزة الامنية.

ادرى ان هذه ملاحظات متعجلة قد تصوب او تضاف اليها ملاحظات اخرى حين يتقدم التحقيق وتتضح ابعاد الصورة، بما يمكننا من ان نعرف عن الحدث وملابساته مالم يتح لنا ان نعرفه بعد ساعات قليلة من وقوع الحادث، وأرجو الا اكون قد وقعت فيما حذرت منه عندما انتقدت التسرع فى تصريحات المسؤولين فى حين تسرعت انا فى التعليق والتعقيب.

عن «الشروق» المصرية

أين اختفوا؟

سمير عطا الله

يتفاوض الفلسطينيون والإسرائيليون حول مرحلة يُفترض أنها شبه نهائية في غياب مطلق للعرب عما أنشدوا له طوال عقود طقطوقة «القضية المركزية». البراميل المتفجرة تنهال على حلب، والعراق أرسل فصيله المقاتل إلى سوريا، وحماس منهمكة في «تحرير» سيناء من «الاحتلال المصري». أما في تونس، التي لجأ إليها الفلسطينيون من بيروت، فإن الرئاسة ماخوذة بفضح من دفع للإعلاميين أيام بن علي ومن قبض. غريب إن كان هناك من ينصح الرئيس المرزوقي، والأغرب ألا يكون هناك أحد. إنه ضيعان المرحلة النضالية.

«قضية العرب المركزية» و«القرار الفلسطيني المستقل» كانتا مبالغتين مخادعتين لا معنى لهما ، لأنه لا قيمة لهما. البديل الأفضل كان أن يعامل العرب القضية كمسألة كرامة قومية لا كذريعة سيطرة محلية، وأن يستبدل الفلسطينيون بـ«القرار المستقل» عن العرب القرار المشترك مع كل صادق بعيد عن التكسب السياسي والمادي والذرائعي في اضطهاد أهله واستمرار مجده.

هذه القضية المنسية الآن كانها في قارة أخرى حولها العرب من نزاع مع إسرائيل إلى صراع في ما بينهم. قسّموها إلى جماعات وفصائل تتقاتل على النفوذ والمكاسب. توزعوا قرارها وتسلطوا وجعلوها حروبا داخلية صغيرة، بحيث أصبح مطلب «القرار المستقل»، على وجاهته، خطأ استراتيجيا آخر.

المطالبة بـ«القرار المستقل» جاءت بعد سلسلة لا تطاق من الذل والإهانة. وهذا لا يعني أن الفلسطينيين لم يكونوا بلا أخطاء في انغماسهم في الأوحال المحلية والإقليمية، أو بخروجهم عن القواعد والأصول في الأردن ولبنان والكويت.

لقد تهاوت القضية في وسط عمليات الاستقطاب. وعندما قرر أبو عمار أخيرا أن أرض الصراع الوحيدة هي أرض فلسطين، لا عمان ولا بيروت ولا الكويت، عاد مثخنا بالجراح عن طريق «أوسلو».

مشهد فلسطين وحيدة الآن من غير عرب مثل صورتها يوم كان العرب حائمين حول جراحها مثل قطعة من الحلوى. كل فريق يريدها لنفسه، وما من أحد يريدها لنفسها. في الماضي كان أقصى ما تريده أمريكا – وإسرائيل – هو الفصل بين العرب وفلسطين. تحقق ذلك من دون أي جهد. ينبغي الآن بذل شيء من الجهد لتذكير العرب بالطقاطيق التي رددوها طوال نصف قرن. كما ينبغي البحث عن وسيط لفك الحصار عن مخيم اليرموك، و«الميغ» في حمص والبراميل في حلب. أمجاد.

عن «الشرق الأوسط» السعودية